المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــول

مشروع قانون رقم 37.21

بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

رئيس اللجنة
أبو بكر اعبيد

مقرر اللجنة
محمد عبو

الأمـــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2015 – 2021**
السنة التشريعية **2020 – 2021**

- دورة أبريل 2021-

محتوى التقرير

- ورقة تقنية؛
- ملخص التقرير؛
- عرض تقديمي للسيد الوزير حول مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.
- مشروع القانون كما أحيل على اللجنة ووافقت عليه بدون تعديل؛
- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقـــــة تقنيـــــة

- **رئيـــس اللجنـــــــة** : المستشار أبوبكر اعبيد
- **مقرر اللجنـــــــــــة** : المستشار مُحَمَّد عبو
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 23 يونيو2021.
- **تاريخ التصويت على مشروع القانون:** 24 يونيو 2021
- **عدد الاجتماعات:** 01
- **نتيجة التصويت على مشروع القانون: الإجماع**
- **عدد ساعات العمل:** ساعتان.
-
- **الطاقم الإداري الذي أعد التقرير:**
  - السيدة زهيرة زكـــي:رئيسة مصلحة اللجنة
  - السيد مُحَمَّد ادعيجو
  - السيد أحمد جمالي
  - السيدة رجاء النيازي

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

لقد تدارست اللجنة مشروع هذا القانون خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2021، وذلك برئاسة السيد أبوبكر اعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وتجدر الإشارة إلى أنه حضر هذا الاجتماع عدد محدود من السيدات والسادة المستشارين، فيما شارك الباقي عبر تقنية التواصل عن بعد وذلك تفعيلا للإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف أجهزة المجلس بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

خلال تناوله للكلمة التقديمية لمشروع القانون السالف الذكر، أشار السيد الوزير إلى أن سلاسل إنتاج الخضر والفواكه تكتسي أهمية بالغة في القطاع الفلاحي الوطني، بفضل المؤهلات المهمة لتنميتها ببلادنا، وأفاد أن وجهات التسويق تشهد نموا مطردا حيث يتم حاليا تسويق 11.4 مليون طن منها أكثر من 9 مليون طن داخل السوق المحلية، و2 مليون طن موجهة للتصدير في حين يتم توجيه 0.5 مليون طن نحو الصناعات التحويلية.

ولتكريس هذا الإقلاع، شدد السيد الوزير على أهمية تنمية قنوات التسويق العصرية للخضر والفواكه موازاة مع إصلاح أسواق الجملة الحالية وإطلاق أسواق جملة من الجيل الجديد.

كما أكد السيد الوزير على استجابة مضامين مشروع هذا القانون لدوافع وانتظارات المهنيين عبر تمكين المجمعين الحاصلين على الترخيص من طرف السلطة المختصة من تسويق منتجاتهم في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية

المرور عبر أسواق الجملة، مع تمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحسين إنتاجهم ومن الولوج إلى مسالك التسويق الحديثة.

وفي نفس السياق، استعرض السيد الوزير أهم الآثار المرتقبة من هذه المستجدات والتي لخصها في تطوير قنوات التوزيع والتزويد الحديثة لبيع الخضر والفواكه بالتقسيط، وتسريع وثيرة إرساء مشاريع التجميع الفلاحي من الجيل الجديد عبر تحفيز المجمعين على تحسين الإدماج والتكامل بين عالية سلسلة الإنتاج وسافلتها، دون إغفال الحفاظ على مداخيل الجماعات الترابية التي تتوفر على أسواق الجملة وضمانها وتعزيزها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على إثر مناقشة مشروع القانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي، أشاد السيدات والسادة المستشارون بهذه المبادرة التشريعية الهامة والإيجابية في أبعادها

ودلالاتها تماشيا مع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للجيل الأخضر 2020-2030 للمضي قدما نحو تدارك النواقص والاختلالات السابقة لحماية المنتجين لاسيما صغار الفلاحين من سطوة السماسرة والوسطاء وما يترتب عن ذلك من خسائر وأضرار بليغة تنعكس على مداخيل هؤلاء المنتجين، وما تسببه من ارتفاع أسعار منتجات الخضر والفواكه أمام المستهلك.

وخلص السيدات والسادة المستشارون كذلك إلى أن مشروع هذا القانون سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إحداث تغييرات جذرية على مستوى هيمنة أسواق الجملة على الصعيد الوطني، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة للجانب المرتبط بالجودة والتنافسية وانعكاسها على مستوى الأسعار بفضل سن تدابير خاصة بالتسويق المباشر لهذه المنتجات في إطار التجميع الفلاحي، والتي ستتيح للمنتجين المجمعين إمكانية خلق وحدات للتثمين والتسويق دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة.

وإلى جانب كل هذا، أدلى السيدات والسادة المستشارون ببعض الملاحظات همت التدابير الخاصة المزمع اتخاذها في حق أسواق الجملة الخاضعة للتدبير المفوض، والحث على ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وعلى مواكبة عملية التسويق لحجم الإنتاج حفاظا على مصلحة المجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عند عرض مواد مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي على التصويت وافقت عليها اللجنة وعلى المشروع برمته **غير معدل بالإجماع.**

مقرر اللجنة

محمد عبو

العرض التقديمي

مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضر المنتجة في إطار التجميع الفلاحي

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية - مجلس المستشارين بتاريخ 24 يونيو 2021

الوضعية الراهنة

إنتاج الخضر والفواكه بالمغرب

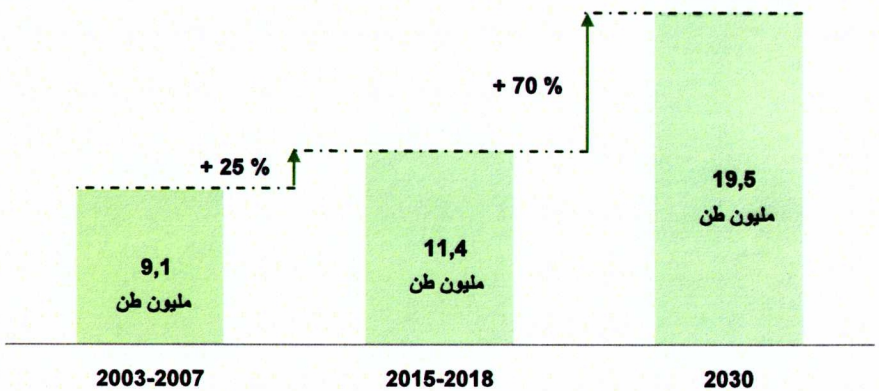

- تكتسي سلاسل إنتاج الخضر والفواكه (الحوامض والخضروات والأشجار المثمرة) أهمية بالغة في القطاع الفلاحي الوطني؛
- وجود مؤهلات جد هامة لتنمية هذه السلاسل ببلادنا.

وجهة تسويق الخضر والفواكه بالمغرب

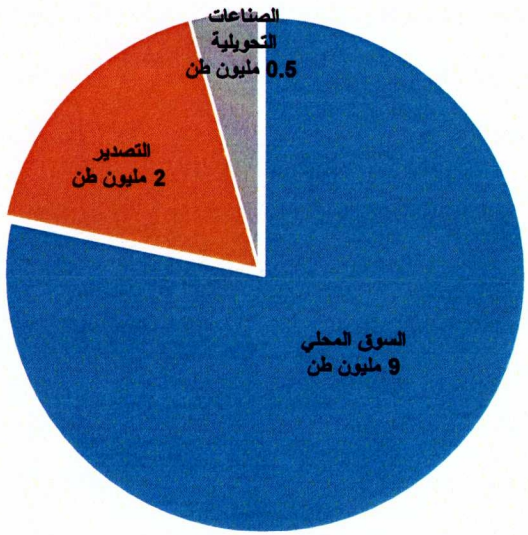

- يتم تسويق أكثر من 9 مليون طن من إنتاج الخضر والفواكه في السوق المحلي؛
- ضرورة تنمية قنوات التسويق العصرية للخضر والفواكه بالمغرب بالموازاة مع إصلاح أسواق الجملة وإطلاق أسواق جملة من الجيل الجديد، وذلك على غرار ما تعتمده دول أخرى في هذا الشأن.

أهم الدوافع وانتظارات المهنيين

طلب الاسواق التجارية الكبرى ونقط بيع الخضر والفواكه العصرية لتمكينهم من التزود مباشرة لدى المنتجين

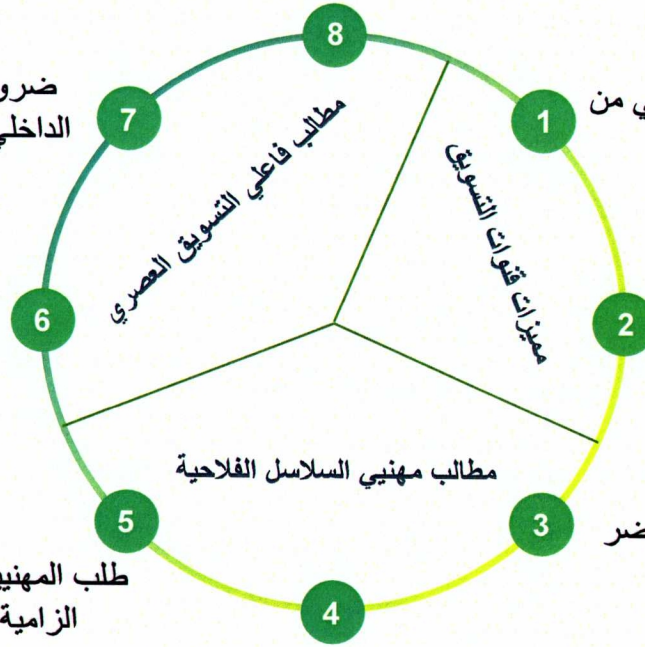

1 مواكبة وتثمين ارتفاع الإنتاج الوطني من الخضر والفواكه

2 تنويع قنوات التسويق

3 بطء وثيرة إرساء مشاريع التجميع في سلاسل الخضر والفواكه مقارنة بأهمية الإنتاج الحالي

4 التدخل الكبير للوسطاء يحول دون تمكين المنتجين من الاستفادة من القيمة المضافة المحصل عليها على طول سلسلة القيم ويرفع من الثمن عند المستهلك

5 طلب المهنيين لتمكينهم من الاستفادة من إمكانية تسويق منتوجاتهم دون الزامية المرور عبر أسواق الجملة قصد تنويع قنوات التسويق

6 ضعف الاندماج بين عالية و سافلة الانتاج في سلاسل الخضر والفواكه

7 ضرورة الحفاظ على جودة الخضر والفواكه الموجهة للسوق الداخلي وتتبع مسارها على غرار المنتوجات الموجهة للتصدير

8 طلب الاسواق التجارية الكبرى ونقط بيع الخضر والفواكه العصرية لتمكينهم من التزود مباشرة لدى المنتجين

أهم ما جاء به مشروع هذا القانون

- تمكين المجمِّعين الحاصلين على الترخيص من السلطة المختصة من تسويق الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون الزامية المرور عبر أسواق الجملة؛
- تمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحسين انتاجهم والولوج إلى مسالك التسويق الحديثة.

- شروط وكيفيات منح الترخيص :
  - تحديد بنص تنظيمي قائمة المدن التي يمكن للمجمِّعين من تسويق منتجاتهم دون إلزامية المرور بأسواق الجملة الموجودة بهم؛
  - تحديد بنص تنظيمي كيفيات منح وسحب الترخيص للمجمِّعين؛
  - تحديد مدة صلاحية الترخيص في مدة لا تتجاوز 3 سنوات قابلة للتجديد؛
  - احترام بنود دفتر تحملات يحدد نموذجه بنص تنظيمي ويتضمن خصوصا:
    - عناصر احتساب وكيفية أداء مبلغ الاتاوة المستحقة من قبل المجمِّع لفائدة الجماعة الترابية المعنية؛
    - شروط النظافة والسلامة الصحية ومواصفات التوضيب ونقط البيع.

- دخول مشروع هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر نصوصه التطبيقية والى غاية متم سنة 2030.

الاثار المنتظرة

1. تطوير قنوات التوزيع والتزويد الحديثة لبيع الخضر والفواكه بالتقسيط وخاصة المساحات التجارية الكبرى والفنادق والمطاعم ونقط البيع المختصة ؛
2. تسريع وثيرة إرساء مشاريع التجميع الفلاحي من الجيل الجديد في سلاسل الخضر والفواكه عبر تحفيز المجمِّعين على تحسين الادماج والتكامل بين عالية سلسلة الانتاج وسافلتها؛
3. الحفاظ على مداخيل الجماعات الترابية التي تتوفر على أسواق الجملة وضمانها وتعزيزها؛

مشروع القانون كما أحيل على اللجنة وو افقت

عليه بدون تعديل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 37.21

بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي

(كما وافق عليه مجلس النواب في 22 يونيو 2021)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

مشروع قانون رقم 37.21. بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي

*_*_*_*_*

المادة الأولى

استثناء من أحكام البند 4 من المادة 61 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، يمكن للسلطة المختصة أو من تفوضه لهذا الغرض الترخيص للمجمِّعين بتسويق الفواكه والخضروات المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي، طبقا لأحكام القانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع الفلاحي، مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة، في المدن التي توجد فيها أسواق الجملة المذكورة والتي تحدد قائمتها بنص تنظيمي.

يجب أن تستجيب نقط بيع الفواكه والخضروات المعنية للقوانين الجاري بها العمل ولشروط النظافة والسلامة الصحية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل في هذا المجال.

من أجل تحديد القائمة المنصوص عليها أعلاه، يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار وضعية أسواق الجملة في المدن المعنية، لا سيما من حيث بنيتها التحتية ووسائلها البشرية والمادية، وكذا تنظيمها.

المادة 2

يسري العمل بالاستثناء المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى غاية 31 ديسمبر 2030.

المادة 3

من أجل الاستفادة من الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه، يجب على المجمِّعين المعنيين احترام بنود دفتر تحملات يعد لهذا الغرض.

يبين الترخيص هوية المستفيد منه والجماعة المعنية، ومدة صلاحيته التي لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات، قابلة للتجديد، ويتضمن التزامات المستفيد المذكور.

يسحب الترخيص إذا ثبت أن المستفيد منه قد أخل بأحد بنود دفتر التحملات أو إذا أدلى بمعلومات خاطئة أو مضللة من أجل الحصول عليه.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات منح الترخيص وسحبه.

المادة 4

تضع الجماعات المعنية رهن إشارة المجمّعين المستفيدين من الترخيص المذكور أعلاه خدمة لتلقي التصاريح المتعلقة بالفواكه والخضروات التي يتم تسويقها في إطار هذا الترخيص والتي تتضمن المعلومات المتعلقة بطبيعة هذه الفواكه والخضروات وكمياتها ونقط بيعها وأسعار المعاملات المنجزة.

تتم التصاريح وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 5

يعد دفتر التحملات المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه وفق النموذج المحدد بنص تنظيمي ويتضمن البنود الإجبارية التالية:

- بيانات تحديد هوية المجمّع والمجمّعين المعنيين؛
- مكونات ومواصفات نقط بيع الفواكه والخضروات المعنية؛
- شروط النظافة والسلامة الصحية الواجب احترامها؛
- مواصفات توضيب وتلفيف الفواكه والخضروات المعنية؛
- كيفيات تتبع مسار الفواكه والخضروات التي يتم تسويقها؛
- الموارد البشرية والوسائل المادية والتنظيمية المستعملة من أجل تسويق الفواكه والخضروات المعنية؛
- عناصر احتساب مبلغ الأتاوى المستحقة من قبل المجمّع لفائدة الجماعة المعنية وكيفيات أدائها.

المادة 6

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص المتخذة لتطبيقه في الجريدة الرسمية.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2020-2021
دورة أبريل 2021
اجتماع رقم: 98
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 24 يونيو 2021
الساعة: الحادية عشرة صباحا إلى ..الواحدة وتم الزوال

عدد الحاضرين في اللجنة: .....9.....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....6.....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.
دراسة مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأول	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميا	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	إبراهيم شكيلي	فريق الأصالة والمعاصرة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.
دراسة مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
امحمد احميدي	فريق الأصالة والمعاصرة	
حميد قميزة		
أحمد بابا اعمر حداد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
محمد لشهب		
محمد العزري		
أحمد احميميد		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	
عدي الشجري	التقدم والاشتراكية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.
دراسة مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضراوات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
عائشة ايتعلا	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
محمد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	